ملخص بحث بعنوان رقم البحث( )

العلاقة بين منظمات المجتمع المدنى لتطبيق منهج الادارة المتكاملة للموارد المائية بمحافظة الفيوم

اعداد

د/ وفاء يسرى ابراهيم-الاستاذ المساعد-بقسم التنمية والتخطيط-كلية الخدمة الاجتماعية-جامعة الفيوم

المؤتمر العلمى السنوى التاسع عشر(الخدمة الاجتماعية ورعاية الفئات المعرضة للخطر فى إطار المتغيرات المحلية والعالمية)الجزء الثالث-جامعة الفيوم–كلية الخدمة الاجتماعية(٢٣-٢٤/٤/ ٢٠٠٨)

تمهيد

تعتبر سياسات إدارة المياه ضمن الآليات الرئيسية التي يتم من خلالها تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية بصفة عملية وتستخدم تلك الإدارة المتكاملة للموارد المائية آليات واختيارات متعددة، وذلك لصلتها الوثيقة بالإدارة المتكاملة، وليس مجرد تنمية الموارد المائية، وكل ذلك يتم من خلال منظمات المجتمع الحكومية والاهلية وتعاون منظمات المجتمع المدنى ومنها الروابط والاتحادات ومجالس المياة وبمشاركة كل افراد وفئات المجتمع وخاصة المرأة .

ثانياً :- اهداف الدراسة

١- وصف وتحديد المشكلات المتعلقة بأدارة الموارد المائية بالقرية.
٢- وصف وتحديد اسباب المشكلات المتعلقة بأدارة الموارد المائية بالقرية.
٣- وصف وتحديد آليات وطرق التعامل مع المشكلات المتعلقة بأدارة الموارد المائية بالقرية.
٤- وصف وتحديد اسس وفلسفة ومبادئ تطبيق منهج الادارة المتكاملة للموارد المائية بالقرية.
٥- الخروج بمؤشرات تثرى الخدمة الاجتماعية فى مجالتها المختلفة وتساهم فى التنمية والتخطيط للموارد المائية بالقرية.

الدراسة وصفية تحليلية استخدمت الباحثة فيها مقياس لتطبيقة على (٤٧)من القيادات الشعبية ،(٣٥)من القيادات التنفيذية ،(٣٣) من الشباب المتطوع للعمل فى مشروعات وبرامج التنمية وتم أخذ ارائهم واكدو ان القرى يواجهها العديد من المشكلات التى تتعلق بالموارد المائية(صحية ،اجتماعية ،واسرية، مجتمعية ، مشكلات ترتبط بالمراة الريفية ومشكلات تتعلق بمياة الرى بالقرى وركزت الدراسة على الاسباب واليات الحل والطرق المتاحة لمواجهة هذة المشكلات وتناولت اسس تتطبيق منهج الادارة المتكاملة .

مقترحات وتوصيات عامة

١-زيادة كفاءة الري السطحي وتقليل الفواقد المائية.
٢-عدالة توزيع مياه الري على المزارعين والاستخدام الأمثل للمياه.
٣-تقليل تكاليف الري على المزارعين وزيادة الإنتاجية الزراعية.
٤-زيادة فعالية المزارعين في صيانة مساقيهم ومشاركتهم في صيانة ترع.
٥- التوزيع وبما رفع من كفاءة النظام المائي وتقليل العبء عن كاهل الحكومة.
٦-سهولة التعامل مع روابط مستخدمي المياه في حالة وجود مشاكل مائية أو فنية مقارنة بالتعامل مع كل مزارع على حدة.
٧-التمهيد لقيام المزارعين بدور أكبر في المستقبل في إدارة المورد المائي على المستوي المحلي وبما لا يتعارض مع سيادة الحكومة على المورد المائي.
٨-رصد ومتابعة مشاكل مياه الشرب من خلال أخذ عينات دورية من الخزانات ، والقيام بتحليها للتأكد من المواصفات الصحية المطلوبة .
٩وجود نتائج واقعية ودقيقة جداً وأن تعطى مؤشراً صادقاً حول خلو المياه من التلوث من عدمه بشكل علمى دقيق
١٠- مكافحة الفقر باستيعاب كم كبير من الأيدي العاملة،
١١-أهمية الجانب البحثي لتطوير وتحسين مستوى الإنتاج في أي من مجالات الحياة.